

# تحرك عاجل

## شاب يواجه خطرًا وشيكًا بالإعدام

يواجه عبدالله الدرازي خطرًا وشيكًا بالإعدام؛ وقد كان دون سن 18 عامًا في وقت وقوع الجرائم التي زُعم أنه ارتكبها. وعبدالله هو أحد أبناء الأقلية الشيعية في البلاد، وكان قد أُدين وصدّر بحقه حكم بالإعدام بسبب مشاركته المزعومة في هجمات عنيفة وحيازته للأسلحة غير القانونية خلال تظاهرات مناهضة للحكومة في 2011 و2012؛ وذلك على إثر محاكمة فادحة الجور استندت إلى "اعترافات" أنزعت منه تحت وطأة التعذيب. وفي 21 أغسطس/آب 2025، أعدمت السلطات السعودية جلال لباد، وهو شاب آخر حُكم عليه بالإعدام بسبب جرائم زُعم أنه ارتكبها حينما كان طفلًا، ما أثار مخاوف جدية على حياة عبدالله الدرازي. وقد أيدت المحكمة العليا في المملكة العربية السعودية الحكيم الصادرين بحق الشابين خلال الفترة ذاتها، بدون إخطار أسرتهما أو محاميهما. ينبغي للعاهل السعودي ألا يصدّق على حكم الإعدام الصادر ضد عبدالله الدرازي، وأن يأمر السلطات المختصة بإلغاء الحكم بإدانته والأمر بإعادة محاكمته على نحو منصف، بدون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود

مكتب جلالة الملك

الديوان الملكي

الرياض، المملكة العربية السعودية

الهاتف: +966 8004 000 000

إكس: KingSalman@

جلالة الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود،

تحية طيبة وبعد...

بعد إعدام جلال لباد في 21 أغسطس/آب 2025 على خلفية جرائم زُعم أنه ارتكبها حينما كان طفلاً، أُعرب عن قلقي البالغ حيال عبدالله الدرازي؛ فكما حدث في حالة جلال لباد، كان عبدالله الدرازي دون سن 18 عامًا في وقت وقوع الجرائم التي زُعم أنه ارتكبها. ويحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي العرفي تطبيق عقوبة الإعدام حظرًا تامًا بالنسبة للجرائم التي يرتكبها أشخاص عندما يكونون أطفالًا. ومن ثم، ينبغي إلغاء حكم الإعدام الصادر ضد عبدالله الدرازي على الفور.

في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة تفيد بأن المحكمة العليا في السعودية أيدت حكمي الإعدام الصادرين ضد عبدالله الدرازي وجلال لباد سرًا. وكانت المحكمة الجزائية المتخصصة قد أدانت الدرازي قبل ذلك بتهم تتعلق بـ "الإرهاب" على خلفية مشاركته في تظاهرات تُندد بمعاملة الحكومة للأقلية الشيعية في البلاد. وقد استنفد الشاب جميع سبل الانتصاف القانونية المحلية.

وقد صدر حكم الإدانة والإعدام ضد عبدالله الدرازي إثر محاكمة فادحة الجور افتقرت إلى الضمانات الإجرائية اللازمة. ولم يتسن له الحصول على تمثيل قانوني خلال حبسه الاحتياطي وأبلغ المحكمة بأنه تعرّض للتعذيب للإدلاء بـ "اعترافات"، إلا أن المحكمة لم تُجر أي تحقيقات بشأن ادّعاءاته حول تعرّضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ومع رفض إلغاء حكم الإعدام ضد الدرازي، تكون السلطات السعودية قد نكثت بوعودها بالحد من استخدام عقوبة الإعدام بالنسبة لجرائم التعزير التي تقل أعمار مرتكبيها عن 18 عامًا.

أحثكم على ألا تُصدّقوا على حكم الإعدام بحق عبدالله الدرازي، وأن تطلبوا من السلطات المختصة إلغاء حكم الإدانة بحقه والأمر بإعادة محاكمته على نحو منصف بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام. علاوةً على ذلك، أدعوكم إلى أن تأمروا بإجراء تحقيق محايد ومستقل وفَعَال على وجه السرعة بشأن ادّعاءاته المُسجّلة في وثائق المحكمة التي أطلعت عليها منظمة العفو الدولية حول تعرّضه للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الضرب المبرح. ويجب على المملكة العربية السعودية أن تفرض على الفور وفقًا رسميًا لتنفيذ عمليات الإعدام، تمهيدًا لإلغاء عقوبة الإعدام في البلاد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

## معلومات إضافية

في أكتوبر/تشرين الأول 2023، تلقت منظمة العفو الدولية معلومات موثوقة تفيد بأن المحكمة العليا في السعودية أيدت حكم الإعدام الصادر ضد عبدالله الدرازي سرًا دون إخطار أسرته أو محاميه. وفي 16 أكتوبر/تشرين الأول 2023، أعرب مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفًا عن بواعث قلقه بشأن خطر تنفيذ الإعدام الوشيك لعبدالله الدرازي. وقد يُعدم الشاب عند تصديق الملك على حكم إعدامه.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2024، خُصّ فريق الأمم المتحدة العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي إلى أن احتجاز عبدالله الدرازي، إلى جانب احتجاز أربعة شبان آخرين، وهم يوسف المناسف وجواد قريريص وجلال لباد وحسن الفرّج، يُعدّ احتجازًا تعسفيًا. واعتبر الفريق العامل أن سبيل الانتصاف المناسب هو الإفراج عن الشبان الخمسة على الفور ومنحهم حقًا واجب الإنفاذ في التعويض وغيره من أشكال جبر الضرر، وفقًا للقانون الدولي. وينتمي جميع هؤلاء الشبان إلى الأقلية الشيعية، وكانت أعمارهم تقل عن 18 عامًا وقت وقوع الجرائم التي زُعم أنهم ارتكبوها.

وفي 2025، أبلغت مصادر موثوقة منظمة العفو الدولية بأن يوسف المناسف، وجواد قريريص، وحسن الفرّج قد أعيدت محاكمتهم وصدر بحقهم مجددًا حكم بالإعدام، وتنتظر قضاياهم الآن البت أمام المحكمة العليا. أما عبدالله الدرازي وجلال لباد فلم تجر إعادة محاكمتها في ذلك الوقت.

وفي 21 أغسطس/آب 2025، أدمت السلطات السعودية جلال لباد. ومثلما حدث مع جلال لباد، أُعتقل عبدالله الدرازي وحُكِمَ على جرائم زُعم أنه ارتكبها حينما كان من الأحداث، بعد مشاركته في تظاهرات نددت بمعاملة الحكومة للأقلية الشيعية. ومثل الشبان في محاكمتين فادحتي الجور وحُكِمَ عليهما بالإعدام.

في مايو/أيار 2023، أكدت هيئة حقوق الإنسان السعودية في رسالة إلى منظمة العفو الدولية أن "تطبيق عقوبة الإعدام على الأحداث في جرائم التعزير قد ألغي نهائيًا". ويُقصد بجرائم التعزير، التي أُدين بها الشبان، تلك الجرائم التي لا تنص الشريعة الإسلامية على تطبيق عقوبة الإعدام فيها. ويُفرض بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، التي صدّقت عليها المملكة العربية السعودية، حظر صارم على فرض عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين كانت أعمارهم تقل عن 18 عامًا وقت وقوع الجريمة التي أُدينوا بارتكابها.

وكان عبدالله الدرازي يبلغ من العمر 17 عامًا في وقت وقوع الجرائم التي زُعم أنه ارتكبها. وأُعتقل في 27

أغسطس/آب 2014 وحكمت عليه المحكمة الجزائية المتخصصة، في 20 فبراير/شباط 2018، بالإعدام بتهم المشاركة في "تجمعات مثيري الشغب في محافظة القطيف [...] وترديد الهتافات المناوئة للدولة وإحداث فوضى" و"اشتراكه في تكوين خلية إرهابية تهدف إلى زعزعة الأمن الداخلي" و"الاعتداء على رجال الأمن وذلك برميهم بالقنابل الحارقة (المالوتوف)". وأخبر المحكمة أنه كان مُحْتَجِّزًا رهن الحبس الاحتياطي لمدة ثلاثة أعوام، لم يتسنَّ له خلالها الحصول على تمثيل قانوني. ووفقًا لوثائق المحكمة، التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، قال الدرزي للقاضي: "أطالب بإيقاع الكشف الطبي علي من لجنة مستقلة لإثبات واقعة التعذيب [...] كما أن سجلات مستشفى مباحث الدمام تثبت أنني أتعالج من آثار الضرب على أذني من فترة التحقيق معي وحتى الآن". ولم تُجرِ المحكمة أي تحقيق في مزاعمه بالتعرض للتعذيب؛ وبدلاً من ذلك، أيدت محكمة استئناف في 8 أغسطس/آب 2022 حكم الإعدام الصادر بحقه.

والسعودية هي إحدى أكثر الدول تنفيذاً لعقوبة الإعدام في العالم. ففي 2024، أعدمت المملكة 345 شخصاً، وهو أعلى عدد سنوي لعمليات الإعدام ترصده منظمة العفو الدولية في البلاد خلال عام واحد فقط. ويشير تحليل منظمة العفو الدولية لاستخدام عقوبة الإعدام في السعودية على مدى الأعوام العشرة الماضية إلى استخدام العقوبة على خلفية جرائم تتعلق بـ "الإرهاب" ضد الأقلية الشيعية في البلاد على نحو مثير للقلق. ورغم أن نسبة الأقلية الشيعية من مجموع السكان تقدر بنحو 10-12%، فإن أفرادها شكلوا نحو 42% (120 من أصل 286) من إجمالي عدد من أعدموا بتهم تتعلق بـ "الإرهاب" خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني 2014 ويونيو/حزيران 2025.

لغة المخاطبة المفضَّلة: اللغة الإنكليزية والعربية  
ويمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 01 مارس/آذار 2026  
ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضَّلة: عبدالله الدرزي (صيغ المذكر)